المبحث الثاني

السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الكوري والماليزي

استطاعت كوريا الجنوبية وماليزيا تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية وهو ما يرجع إلى مجموعة الخطط والسياسات التنموية التي لعبت دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولتين.

وفي هذا الإطار، يعرض هذا المبحث لأهم الخطط والساسات التنموية والطريقة التي تبنتها الدولة في تنفيذ هذه السياسات والخطط .

أولاً: أهم السياسات التنموية في المجتمع الكوري.

يعتبر عام ١٩٦١ ميلاداً رسمياً للتجربة التنموية في كوريا الجنوبية، عندما قرر الجنرال بارك تشونج هي Park Chung Hee، رسم خطوط التقدم الاقتصادي وعمل لإقامة دولة الرفاهية في كوريا.[1]

وقد اتضحت فلسفة الرئيس بارك من خلال جملته الشهيرة:

"بالنسبة لأناس بهذا القدر من الفقر كالكوريين وعلى حافة المجاعة، يكون للاقتصاد الأولوية على السياسة في حياتهم اليومية، ويكون تفعيل الديمقراطية غير ذي معنى".[2]

فقد كانت كوريا الجنوبية تعاني الكثير من المشاكل الداخلية، حيث كانت تفتقر إلى المصادر الطبيعية، والموارد الإنتاجية الأخرى بدرجه كبيرة، وحجم السوق المحدود نسبياً، وتواضع التكنولوجيا الموجودة، وتدني نصيب الفرد من الدخل القومي حيث كان يصل إلى ما يقرب من ١٠٠ دولار في عام ١٩٦٣، أي تقريباً

---

[1] خالد زكريا أبو الدهب، "العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في كوريا"، في: د.محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، مرجع سابق، ص٤٧٢.

[2] بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ١٣٣.

ثلث دخل الفرد في الفلبين آنذاك. كما وصل عدد المنشآت الصناعية في كوريا في ذات الوقت إلى ١٨٠٠٠ منشأة أغلبها صغير ذو خبرة بسيطة، لا تستطيع حتى إنتاج مقلم الأظافر أو عمل خبز ذو جودة عالية، ومن ثم اتسم القطاع الصناعي في كوريا الجنوبية بالمحدودية وتدني مستوى الجودة، الأمر الذي كان يعكسه النموذج الاقتصادي الكوري آنذاك.[١]

وعليه، بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية بتدشين أول خطة للتنمية الاقتصادية في عام ١٩٦٢، حيث قررت السلطة آنذاك أن يكون للدولة دوراً نشيطاً في عملية التنمية، نظرا للمعاناة التي عانى منها الشعب الكوري من جراء الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)، فضلا عن أن التنمية كانت بمثابة الدرع الواقي من الخطر القائم في الشمال.

وفي هذا الإطار، تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية، تمثل أبرزها في مجلس التخطيط الاقتصادي The Economic Planning Board (E.P.B)، الذي أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني فضلا عن تكليفه- كما سبق الذكر- بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دوراً في الحياة الاقتصادية في البلاد.

وتجدر الإشارة أن الحكومة الكورية - آنذاك- قامت بتأميم كل البنوك التجارية في نهاية ١٩٦٢، وبذلك استطاعت الدولة تخصيص وتوجيه الموارد المالية إلى منشآت الصناعة التحويلية بصورة مباشرة، فضلا عن إنشاء بنوك متخصصة بهدف التمويل الانتقائي لبعض المنشآت والمؤسسات الصناعية.[٢]

---

(1) Cha, Myung Soo "The Colonial Origins of Korea s Market Economy." In A.J.H. Latham and H. Kawakatsu, Asia-Pacific Dynamism 1950-2000 (London: Rout ledge, 2000), Pp. 86-103.

(2) سمير زهير، مرجع سابق، ص ١٣٥.

ومن هذا المنطلق، تمثلت أهم السياسات التي قادت حركة التنمية في المجتمع الكوري الجنوبي في التالي:

١- سياسة إحلال الواردات وإعادة هيكلة الاقتصاد (١٩٥٣-١٩٦٥) Economic Reconstruction and Import Substitution Policy

قد تبنت الحكومة الكورية في مرحلة مبكرة من تطورها الاقتصادي، نظام الحماية وإستراتيجية دعم صناعات محل الواردات، وعلى وجه الخصوص في الصناعات التي تمتاز كوريا الجنوبية بميزة نسبية فيها، مثل: الملابس، الجلود، النسيج والصناعات الغذائية والصناعات التي تنتج السلع والمواد الوسيطة الأساسية مثل الأسمنت والأسمدة، وركزت كوريا على الصناعات كثيفة العمالة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من القوة العاملة العاطلة عن العمل.[١]

وفي هذا الإطار، تراوحت نسبة المعونات الأمريكية من الناتج القومي الإجمالي في الفترة من ١٩٥٣-١٩٦٠، ما بين ١,٣٦١ إلى ١,٩٩٦ مليار دولار.[٢]

وقد تم خلال هذه الفترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٢- ١٩٦٦)، والتي كانت تهدف إلى إحراز التقدم الصناعي، وبناء الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستديم.

وشجعت سياسةُ إحلال الواردات الحكومةَ على إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية، مثل: صناعة الحديد والصلب، والأسمنت، والبتروكيماويات، وتكرير البترول. وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات، وتوفير الحوافز المناسبة لدفع الشركات للاستثمار في هذه الصناعات، إيمانا من الدولة أن هذه الصناعات تعمل على نشوء الترابطات الأمامية والخلفية Backword

---

[1] المرجع السابق، ص ص ٤٤، ٤٥.

[2] Dong Myeon Shin, Social and Economic Policies in Korea: Ideas, networks and Linkages (London: Rout ledge Curzon ,2003), P48.

and Forward Linkages داخل القطاع الصناعي وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويجدر بالذكر أن سياسة إحلال الواردات نجحت إلى حد ما خلال هذه المرحلة، وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة، والمواد الخام والسلع الوسيطة من مصدر محلي لهذه الصناعات. وقد اكتملت سياسة التوجة للداخل Inward-Looking Policy، كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، ووصول السوق المحلي لدرجة الإشباع.

وعلى الرغم من عدم نجاح سياسة إحلال الواردات في جعل القطاع الصناعي هو القطاع الرائد في الاقتصاد القومي، حيث أصبحت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي، والتصدير، والتوظيف محدودة للغاية مقارنةً بدول جنوب شرق آسيا، إلا الاقتصاد الكوري وضع بنجاح الأساس للتصنيع، حيث أُعدّ للانطلاق للمرحلة الثانية Well Prepared for a Second Takeoff.[1]

٢- سياسة التصنيع الموجة للتصدير (١٩٦٦-١٩٧٢) Export-Led Industrialization Policy

كان شعار" بناء الدولة من خلال الصادرات" هو الشعار المفضل لدى الرئيس بارك هيه في هذه المرحلة، وقد كان تعبير "الصادرات أولا" من التعبيرات التي لاقت قبولاً لدي رجال الأعمال الكوريين، حيث ظهر هذا التعبير رسمياً في إطار الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٧-١٩٧١)، ليعبر عن فلسفة كوريا الأساسية وراء التجارة والسياسة الصناعية خلال فترة الرئيس بارك شونغ-هي Park Chung-hee.[2]

---

(1) I bid, P47.

(2) بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ١٣٣.

ولقد اتبعت الحكومة الكورية الجنوبية إستراتيجية تشجيع الصادرات، إيمانا منها بأن هذه الاستراتيجية تعمل على توسيع حجم السوق من خلال الانطلاق إلى الخارج.[1]

وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة أوجه قامت عليها استراتيجية النمو الكورية، الاستراتيجية الأولى، استهدفت النمو والعدالة في توزيع الدخل، والاستراتيجية الثانية، هي أن كوريا كانت قائمة على التصنيع وليس على التركيز على الموارد أو قطاع الخدمات.

وقد تتسم الاستراتيجية ذات التوجه نحو القطاع الصناعي بالعديد من المزايا بالمقارنة بالاستراتيجية التي ترتكز على استغلال الموارد أو القطاعات الأولية، والاستراتيجية الثالثة، تتمثل في التوجه الكوري للخارج، فالحاجة لاستيراد الغذاء والمواد الخام فرضت عليها الحصول على ما تحتاجه من نقد أجنبي وكان هذا من خلال تصدير منتجاتها الصناعية.[2]

وفي هذا الإطار، وجد في كوريا وجهين للعلاقة بين استراتيجية النمو والعدالة، يتمثل الوجه الأول في خلق وتوفير وظائف منتجة من خلال إستراتيجية نمو موجهة لغير الموظفين أو لمن هم تحت التدريب، والثاني أن إستراتيجية كوريا لتنمية الصناعات التي تحتاج للعمالة في مراحل النمو الأولى، قد خلق فرص عمل ضخمة للعمال حملة الابتدائية، ومن ثم ساعدت استراتيجية النمو على تدعيم المساواة أفضل من جعلها أسوأ.

وفي نفس الإطار، أكدت الحكومة على العدالة كما أكدت على النمو في كثير من قرارات السياسة التنموية، مثل: تدعيم سعر المزرعة، تقليل الضرائب على دخل المزرعة، التحكم في أسعار ضروريات الحياة اليومية كقوالب الفحم والمواصلات، فضلا عن وضع حد لملكية الأراضي الزراعية، وفرض ضرائب لعدم التشجيع على امتلاك أكثر من وحدة سكنية،

---

(1) سمير زهير، مرجع سابق، ص٤٨.

(2) بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٢.

قياسا ضد الاستهلاك البارز للمنتجات الطويلة الأجل، هذا وغيرها من السياسات التي ساعدت على زيادة المساواة في الدخل الحقيقي.[1]

٣- سياسة دعم الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات (١٩٧٣-١٩٧٧) Heavy and Petrochemical Industrialization Policy

أعلنت الحكومة الكورية في بداية عام ١٩٧٣ عن سياسة دعم الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات، حيث أدى ارتفاع أسعار البترول أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، مع بداية الاتجاه الركودي في النظام العالمي إلى انخفاض صادرات كوريا حيث كانت معظمها توجة نحو تلك الأسواق.

وقد اقتنعت الحكومة الكورية بضرورة إعادة هيكلة الصناعة وذلك من خلال الترويج لإقامة الصناعات الثقيلة والكمياوية مثل: بناء السفن، والسيارات والمنتجات المصنوعة من الصلب والبتروكيماويات وقامت الحكومة بإنشاء صندوق الاستثمار القومي لتقديم الأموال بمعدلات فائدة منخفضة لمواجهة احتياجات الاستثمار الكبير، كل هذا في إطار استراتيجية الصناعات الثقيلة والكمياوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية.

ومن هذا المنطلق، أعلن الرئيس الكوري آنذاك، بارك شونغ- هي في خطابة الموجة للأمة في بداية ١٩٧٣، عن أهداف هذه الاستراتيجية وهي: [2]

أ. التخلي تدريجيا عن الصناعات كثيفة العمالة، وذلك نظرا لإجراءات الحماية التي اتخذتها الدول المتقدمة في ذلك الوقت.

ب. تحقيق الاعتماد على الذات.

ج. إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

---

[1] سمير زاهر، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٨.

[2] ــــــــــ، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، على الرابط التالي:
http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

وفي هذا الإطار، لعبت الدولة دورا هاما في تطوير الصناعات من خلال منح الحوافز المناسبة للاستثمار في الصناعات الجديدة والتي تمثلت في:

أ. قيام الدولة بتحديد حجم وقدرات الإنتاج لكل فرع من فروع الصناعة المنتقاة، كما أوكلت للتكتلات الخاصة الشيبول Chaebol، بعض الصناعات.

ب. منح قروض ميسرة للتكتلات الخاصة Chaebol، وتسهيل حصولها على تراخيص الاستيراد.

ج. تخفيض الضريبة على الصناعات الثقيلة.

د. توفير الحماية لهذه الصناعات من خلال فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار، حيث ضاعفت الدولة من إنفاقها على المؤسسات التعليمية والمهنية وأنشأت الكثير من المعاهد المتخصصة، وذلك بهدف توفير الكوادر المطلوبة للصناعات من المهندسين والفنيين.

ه. إيجاد ترابط قوي بين الحكومة ومنشآت الأعمال والجامعات، بهدف استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة على مستوى المشروعات دون الاعتماد على أنظمة التكنولوجيا المستوردة.

و. الإنفاق الكبير على البحث والتطوير.

ز. حث العديد من الشركات الخاصة للدخول في شراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الالكترونيات، وقد أثمرت هذه الشراكة على قيام المهندسين في هذه المجمعات مثل سامسونج، وجولد ستار، دايو، بزيادة عدد المخترعات المسجلة للشركات الكورية على الصعيد العالمي لصناعة أشباه المواصلات.

وعليه، نمت الصناعات الثقيلة والكمياوية بشكل متسارع خلال الخطة الخمسية الثالثة١٩٧٢-١٩٧٦، حيث تم تطوير الصناعات الكمياوية وزيادة مساهمتها في

السلع التصديرية بشكل ملحوظ، حيث وصلت مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكمياوية إلى نسبة ٥٠% من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية عام ١٩٨٠ بالمقارنة بـ ٣٣%،٤١% عامي ١٩٧١، ١٩٧٥ على التوالي.

جدول رقم (٢-٣)

جدول يوضح تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعات التحويلية

(وحدة القياس:%)

نوع الصناعة	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٠
الصناعات الثقيلة	٣٣	٤١	٥٠
الصناعات الخفيفة	٦٧	٥٩	٥٠
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

ويجدر بالإشارة أن أعطت الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا لمواجهة الاحتياجات الدفاعية ولرفع القدرة التنافسية للصادرات الكورية، إلا أن القدرات المالية للحكومة كانت محدودة في الوقت الذي حدث فيه ركود عالمي غير متوقع.

فقد اضطرت كل هذه التطورات الحكومة إلى تخفيض دعمها للصادرات من منتجات الصناعات ذات العمالة الكثيفة مثل إلغاء التخفيض البالغ ٥٠% في ضرائب الدخل على أرباح التصدير عام ١٩٧٢، وتم تعديل نظام الإعفاءات الجمركية على المعدات الرأسمالية لإنتاج سلع صالحة للتصدير، وطُبق بدلاً منه نظام ينص على دفع الرسوم الجمركية بالتقسيط، وفي ١٩٧٥ أسقطت الإعفاءات الجمركية على الواردات من المواد الخام المستخدمة في إنتاج السلع التي ستصدر للخارج.[١]

[١] سامح فوزي، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

٤- سياسة هيكلة الصناعة والتحول إلى النظام المفتوح (١٩٨٠-١٩٩٦) Industrial Restructuring and the Shift to Open System

قامت السياسة الصناعية التي ميزت فترة ثمانينات القرن الماضي في كوريا الجنوبية على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل صناعة السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة.

ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية ١٩٧٩، فضلا عن الضربة العنيفة التي وجهت للصناعات البتروكيماوية، تم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة النسيج وبناء السفن.[١] كما أعدت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.[٢]

بالرغم من الصدمات التي أضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير في ١٩٨٠، إلا أن الاقتصاد الكوري تعافى بسرعة، وذلك بسبب تحسن الحصاد وسياسة الاستقرار في الأسعار والاصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت بها الحكومة الجديدة تحت قيادة الجنرال Chun Doo Hwan.[٣]

---

(1) Joung Whang, Government Direction of the Korean Economy, In Gerald E. Caiden and Bun Woon Kim (eds.) A Dragon's Progress Development Administration in Korea (U.S.A: Kumarian Press,1991), p89.

(2) عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، "من إحلال الواردات إلى التصنيع للتصدير"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد ١٥، مايو ١٩٩٣، ص ص ٧-٨.

(3) Chung-Si Ahn and Kyong-Dong Kim"Korea",in Chung-Si Ahn (ed.) The Local, Political Svstem in Asia: A Compartive Perspective (Seoul: National University Press, 1987), Pp 30-40.

وقد اتجهت استراتيجية التنمية التي قامت الحكومة بتطبيقها في عام ١٩٨١، لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: استقرار الأسعار، وتحرير السوق، والنمو الاقتصادي:[١]

أ. استقرار الأسعار:

اتخذت الحكومة إجراءات مالية ونقدية حازمة، حيث تم التحكم في الطلب الإجمالي، وذلك بتطبيق سياسة نقدية مقيدة تهدف إلى وضع حدود للمعدل الشامل للتوسع في عرض الأموال بحيث لا يتجاوز من ١٥-١٨%، كما قامت الدولة بخفض الإنفاق على القطاع العام.

ب. تحرير السوق:

قامت الحكومة بإتباع سياسة تحرير السوق، وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات الداخلية والخارجية لمحاولة إيجاد نوع من الاستقلال الذاتي للقطاع الخاص. وقد تم إلغاء القروض المدعمة، وتم الأخذ بسياسة تحرير الواردات، وذلك من خلال السماح للمنافسة الأجنبية بالقدر الذي يمثل عاملاً ضاغطاً على المنتجين المحليين للارتفاع بمستوى المنتج وعدم المغالاة في الأسعار.

ج. النمو الاقتصادي المتوازن:

عملت الحكومة على تحقيق شكل من التنمية المتوازنة على المستوى الإقليمي بين الريف والحضر، وبين الأغنياء والفقراء على المستوى الطبقي، وبذلك ساعدت الحكومة على تحقيق التوازن للخريطة الاجتماعية للمجتمع الكوري، وقد أشارت بعض الدلائل إلى نجاح الحكومة في تحقيق هذه السياسة، حيث قلت النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من الفقر المدقع من ٩,٨% في ١٩٨٠ إلى ٤,٥% في عام ١٩٨٤.

---

[١] مختار الجمال، "نماذج التنمية في شرقي آسيا"، أوراق آسيوية، العدد٣، مركز الدراسات الآسيوية، أغسطس ١٩٩٥، ص ٢٦-٢٨.

ساعدت كل هذه الإجراءات والتي اقترنت بتحسينات في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الكوري الجنوبي على أن يستعيد زخمة المفقود Regain its Lost Momentum، في أواخر الثمانينات، حيث سجل الاقتصاد الكوري الجنوبي نمواً حقيقياً بمعدل ٩,٢% سنويا بين الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٥، و ١٢,٥% بين عامي ١٩٨٦-١٩٨٨.

وفي هذا الإطار، أعلنت خطة اقتصادية جديدة، تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الالكترونيات والآلات والمعدات القادرة على المنافسة في السوق الدولية.

وقد ارتكزت سياسة الحكومة للتنمية خلال فترة التسعينيات في:[1]

أ.الاستمرار في تطوير كل من الصناعات الثقيلة والخفيفة وذلك بتقديم أحدث أساليب التكنولوجيا لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الكورية.

ب. الاستمرار في سياسة تحرير الواردات.

ج. العمل على تنمية الناتج القومي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد منه، وتحسين مستويات المعيشة والاهتمام ببرامج الرفاهية الاجتماعية.

---

[1] جمال الدين الخازندار، كوريا المعجزة الاقتصادية: الإدارة والأزمات (القاهرة: قايتباي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ص ٢١.

جدول رقم (٢ - ٤)[١]

جدول يوضح تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعات التحويلية

(وحدة القياس:%)

نوع الصناعة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٩
الصناعات الثقيلة	٥٠	٦٥	٧١,٧	٧٧
الصناعات الخفيفة	٥٠	٣٥	٢٨,٣	٢٣
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يوضح هذا الجدول التغير الذي حدث في هيكل الصناعة الكورية خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٩ بشكل كبير لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية والتي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من ٧١,٧% في ١٩٩٣، إلى ٧٧% في عام ١٩٩٩ مقارنةً بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من ٢٨,٣% في ١٩٩٣ إلى ٢٣% في ١٩٩٩.

وفي هذا الإطار، ارتكزت السياسات الاقتصادية لكوريا الجنوبية على سلسلة متتالية من الخطط الخمسية والتي بدأت منذ عام ١٩٦٢، وهي كالتالي:[٢]

١- الخطة الخمسية الأولى(١٩٦٢- ١٩٦٦).

هدفت هذه الخطة إلى كسر الحلقة المفرغة للفقر، وإقامة أسس التنمية الاقتصادية الذاتية المستدامة، حيث شملت الخطة الخطوات الأولية نحو بناء هيكل صناعي مكثف ذاتياً، وقد تم التأكيد على إقامة بعض الصناعات الضرورية مثل: الكهرباء، وصناعة الأسمدة، وتكرير النفط، والألياف الصناعية، وإنتاج الاسمنت. وقد تمثلت الاتجاهات الرئيسية التي تسعى الخطة إلى تحقيقها في:

أ. تأمين مصادر الطاقة.

---

[1] سمير زهير، مرجع سابق، ص ٥٦.

[2] Irman Adelman, "Lessons From (S) Korea", Zagreb International Reviw of Economics and Business, Vol, 2, No.2, P58.

ب. تصحيح اختلالات الهيكلية الغير متوازنة توسيع الصناعات الأساسية والبنية التحتيه اللازمة.

ج. الاستخدام الأمثل للموارد العاطلة.

د. تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ه. تدعيم التكنولوجيا.

ويجدر بالإشارة انه في الفترة من ١٩٦٢- ١٩٦٦ تم وضع خطتين للتنمية، وتم تصميمهما بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية - والتي تركز دعمها في الغالب في مجالات (المال- الأفكار- الموظفين)- وبعد تحقيق أهداف هذه الخطط التنموية قرر الرئيس الكوري أن تقوم كوريا بتصميم خططها ذاتيا وبكفاءات محلية.

٢- الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٧-١٩٧١).[1]

في إطار هذه الخطة تم التأكيد على تحديث الهيكل الصناعي، وتدعيم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمثلت الاتجاهات الرئيسية التي سعت الخطة إلى تحقيقها في:

أ. الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتنمية الصيد وأنشطة الغابات.

ب. وضع أسس التصنيع.

ج. تحسين وضع ميزان المدفوعات.

د. خلق فرص عمل تنظيم الأسرة وتنظيم السكان.

ه. زيادة دخول الأسر الريفية.

و. الارتقاء بالتكنولوجيا والإنتاجية.

---

(1) Adelman, I. (ed.), Practical Approaches to Development Planning: Korea's Second Five Year Plan, (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1969).P.306.

٣- الخطة الخمسية الثالثة(١٩٧٢-١٩٧٦).[١]

قد تمثلت أهم أهداف هذه الخطة في انسجام كل من النمو والاستقرار والعدالة، والتوجه إلى اقتصاد معتمد على الذات، فضلا عن التنمية الشاملة للأرض القومية وتوازن العلاقات الإقليمية، وتمثلت الاتجاهات الرئيسية للخطة في:

أ. الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية.

ب. الارتقاء بمستوى المعيشة في الأرض الريفية.

ج. تدعيم الصناعات الثقيلة والكيميائية.

د. الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا والموارد البشرية.

ه. تنمية الموارد القومية وتوزيع مكاني كفء للصناعات.

و. الارتقاء بالبيئة المعيشية والرفاهة القومية.

٤- الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٧- ١٩٨١).[٢]

هدفت خطة التنمية الاقتصادية الرابعة إلى تحقيق هدف الوصول إلى اقتصاد معتمد على الذات، وتدعيم العدالة عن طريق التنمية المجتمعية، وأيضا تدعيم التكنولوجيا وتحسين الكفاءة، وقد تمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية لهذه الخطة في التالي:

أ. الاكتفاء الذاتي في رأس المال الاستثماري.

ب. الوصول إلى نقطة التوازن في ميزان المدفوعات.

ج. إعادة هيكلة صناعية وتدعيم التنافسية العالمية.

د. إعادة هيكلة للتصنيع مع تقوية التنافسية العالمية.

ه. زيادة العمالة وتنمية قوة الأفراد.

و. الارتقاء بالبيئة المعيشية.

---

(2) http://countrystudies.us/south-korea/47.htm

(2) Inchul Kim, "Korea's Capitalistic Planning Model: Policy Lessons for Mongolia", The Journal of The Korean Economy, Vol. 11, No. 1 (April 2010).P.180.

ز. زيادة الاستثمارات الموجهة للعلم والتكنولوجيا.

ح. الارتقاء بالإدراة الاقتصادية وإدارة المؤسسات.

٥- الخطة الخمسية الخامسة(١٩٨٢- ١٩٨٦).

هدفت هذه الخطة إلى وضع الأسس اللازمة من أجل استقرار الأسعار واقتصاد قائم على الذات، وتطوير التكنولوجيا، والارتقاء بمستوى المعيشة، وإعادة هيكلة للوظائف الحكومية الاقتصادية، وتمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية التي سعت الخطة إلى تحقيقها في:

أ. القضاء على السلوكيات الاقتصادية المؤدية إلى التضخم.

ب. زيادة التنافسية في الصناعات التقيلة.

ج. تحسين السياسات الزراعية.

د. التصدي لقيود الطاقة.

ه. الارتقاء بالمؤسسات المالية.

و. إعادة ضبط المهام الحكومية وترشيد إدارة السياسات الحكومية.

ز. تقوية النظام التنافسي وتشجيع سياسات الانفتاح.

ح. تنمية القدرات البشرية مع تدعيم العلم والتكنولوجيا.

ط. إنشاء علاقات عمالية جديدة.

ي. توسيع التنمية الاجتماعية.

٦- الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٧- ١٩٩١).[1]

وقد هدفت هذه الخطة إلى تأسيس نظام اقتصادي - اجتماعي، وتدعيم القدرات الابتكارية والإبداعية، وإعادة هيكلة صناعية وتطوير التكنولوجيا، وتدعيم

(1) I bid, Pp. 177-194.

الرفاهية القومية عن طريق تنمية إقليمية متوازنة وتوزيع دخل متوازن، وتمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية لهذه الخطة في:

أ. زيادة فرص العمل.

ب. تقوية أسس استقرار الأسعار.

ج. تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتقليل الدين الخارجي.

د. إعادة هيكلة تصنيع وتطوير التكنولوجيا.

ه. تنمية ريفية وإقليمية متوازنة.

و. الارتقاء بالرفاهية القومية عن طريق دعم العدالة الاجتماعية.

ز. تدعيم نظام اقتصاد السوق وإعادة ضبط الوظائف الحكومية.

٧- الخطة الخمسية السابعة (١٩٩٢- ١٩٩٦).[١]

تمثلت أهم أهداف هذه الخطة في تشجيع وجود اقتصاد صحي وذى كفاءة عن طريق التنظيم الذاتي والمنافسة المنظمة، والابتكار الإداري والوصول إلى عمل له صدى وأخلاق المواطنة، وقد تمثلت الاتجاهات الرئيسية لهذه الخطة في:

أ. إعادة تأسيس التعليم والتدريب.

ب. تدعيم الابتكار والمعلومات.

ج. زيادة البنية التحتية وسبل النقل ذات الكفاءة.

د. الإدارة الكفء والمؤسسات الصناعية وتقوية كل من المنشئات الصغير والمتوسطة الحجم.

ه. الارتقاء بالهيكل الزراعي وتنمية إقليمية متوازنة.

و. القضاء على المشاكل البيئية والسكنية.

ز. الارتقاء بالرفاهة الاجتماعية وتنمية الثقافة الداخلية.

ح. تدعيم التشريع الذاتي وإعادة إنشاء الوظائف الحكومية.

---

(1) I bid, Pp. 177-184.

ط. الانفتاح الاقتصادي.

ي. الاستعداد للاتحاد وتدعيم التعاون الشمالي- الجنوبي.

٨- الخطة الخمسية الثامنة للاقتصاد الجديد (١٩٩٣- ١٩٩٧).[١]

هدفت هذه الخطة إلى دفع الدولة إلى مستوي الدول المتقدمة، وتقوية الأساس الاقتصادي اللازم للاستعداد للاتحاد. وتمثلت أهم الاتجاهات الرئيسية لها في:

أ. تقوية إمكانيات النمو المتاحة للاقتصاد.

ب. التوسع في التسويق العالمي.

ج. تحسين الأوضاع المعيشية.

د. الإصلاح المؤسسي والإداري وأخلاقيات العمل.

وعلى ضوء ذلك، ركزت الحكومة من خلال خططها الاقتصادية على تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الدولية وأسست بنك التصدير والاستيراد في عام ١٩٦٩من أجل توفير التمويل اللازم للصناعات الكورية، ولم تكتف الدولة بذلك بل أشركت رجال الأعمال والمصدرين في مؤتمرات دورية بهدف مساعدتهم في كيفية مواجهة الصعوبات التي تكتنف عملية ترويج وتسويق صادراتهم في الأسواق الخارجية.[٢]

وفي إطار هذه الخطط استخدمت كوريا الجنوبية كل اقتصادها وقد أفادت كل الإفادة من التكنولوجيا والخبرة الأجنبية، ونتيجة لذلك ارتفعت الصادرات بمعدل سنوي أكثر من ٣٠% خلال السنوات من ١٩٦١ إلى ١٩٨٨، وكان النمو السريع للصادرات خلال هذه الفترة هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.[٣]

---

(١) I bid, Pp. 189-194.

(٢) ووكامينجز، ميريديث (٢٠٠٠) "التجربة الكورية: الديمقراطية وأسلوب الإدارة المثلي"، على الرابط التالي: http://www.cipe-arabia.org/files/html/art/0401.htm

(3) Hyun Ohseok, Korean Economy in the 1990's: Making the Transition to Maturity, Topice on Korean Affairs, No.3,October 1992, Pp. 144-145.

شكل رقم (٢ ـ ١)[١]

شكل يوضح التطور في نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

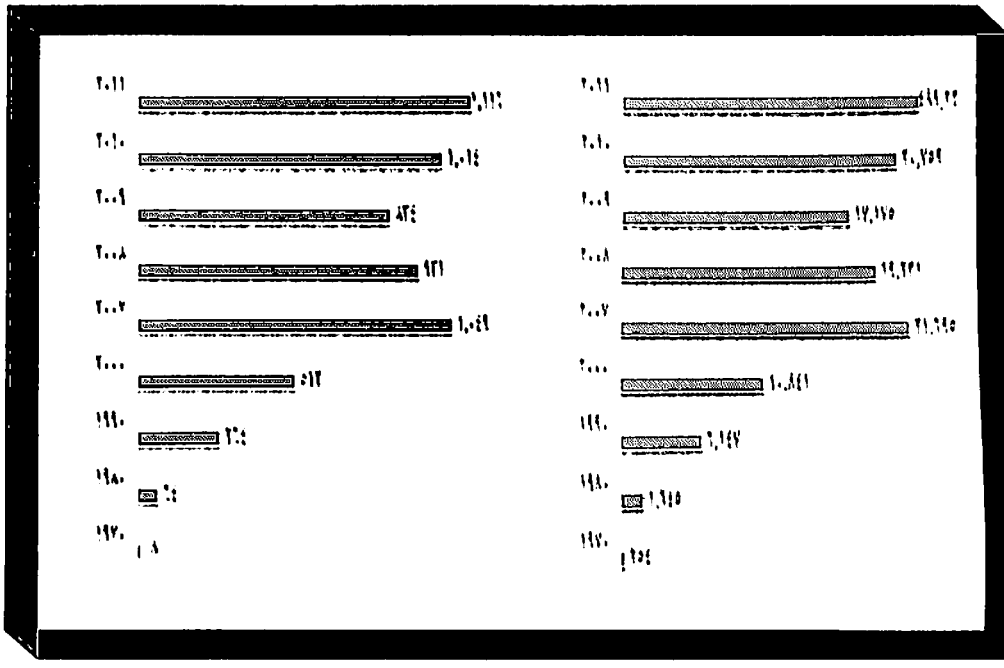

من الشكل السابق يتضح أنه بفضل السياسات الناجحة للحكومة الكورية، سجل الاقتصاد الكوري معدل نمو قدرة ٦.٢٥% في ٢٠١٠ وهو أعلى مستوى له في ثماني سنوات، وعاد دخل الفرد إلى مستوى ٢٠.٠٠٠ دولار أمريكي، وقفزت كوريا لتصبح ثامنَ دولة مصدرة على مستوى العالم في ٢٠١٢، وحققت فائضا تجاريا بلغ أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي للسنة الرابعة على التوالي.

[١] هذا الشكل من إعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات الواردة في الموقع الحكومي لكوريا، على الرابط التالي:
http://www.korea.net/AboutKorea/Economy/Overview

وبحلول عام ٢٠٤٠ متوقع أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى ٢,٨ تريليون دولار أمريكي، أي ثلاثة أضعاف حجمة الآن ، كما أن النتائج المحلي الإجمالي للفرد متوقع أن يصل إلى مستوى٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي.[1]

شكل رقم (٢-٢)

شكل يوضح التطور في الدخل القومي للفرد في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)

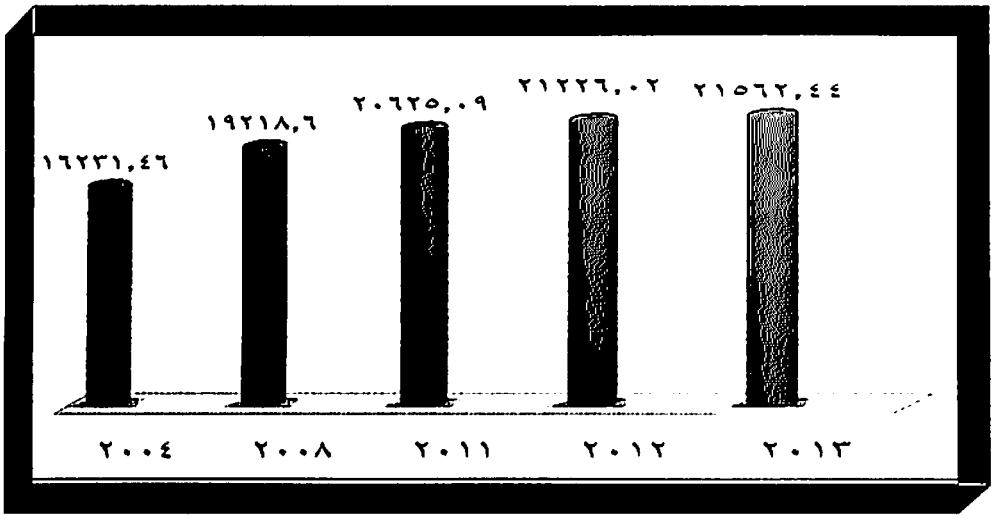

SOURCE:WWW.TRDINGEECONOMICS.COM-WORLd BANK

مما سبق يتضح أن كوريا الجنوبية اتبعت نهجًا يربط بين سياسات التنمية الاقتصادية وبرامج التنمية الاجتماعية، حيث زاد إجمالي الدخل القومي من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٦٢ إلى ١٠٠٧ مليار دولار عام ٢٠١٠، وفقاً لتقرير البنك الدولي، ويوضح الشكل التطور في نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي من ١٦,٤٦٢ ألف دولار في ٢٠٠٤ حتى وصل إلى ٢١,٤٤٣ ألف دولار في عام ٢٠١٣.

---

[1] سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، ورقة مقدمة إلى مجموعة الأغر للفكر الاستراتيجي، جده، المملكة العربية السعودية، ٧ يونيو ٢٠١١، ص ص ٤:٢، على الرابط التالي: www.al-aghar.org

إجمالا ذهبت كوريا الجنوبية في تجربتها التنموية إلى إتباع عدة سياسات وإستراتيجيات وضعها مجلس التخطيط الاقتصادي الذي صاغ السياسات ووضع خطط وبرامج التنمية، وأشرف على تنفيذها، وقد تمثلت أبرز تلك السياسات في سياسة التوجه للداخل (Inward-looking policy) من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد، وسياسة إحلال الواردات، وخصوصًا الصناعات التي تمتاز كوريا فيها بميزة نسبية، من خلال وضع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية، وتشجيع إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيماوية الضرورية من خلال تنظيم الأسواق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية على القروض المتوسطة والطويلة الأجل في القطاع الخاص، وإتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية، بحيث يكافئ المصدرين، ويعاقب المستوردين، ووضع القيود على الواردات، باستثناء الواردات من المواد الخام والوسيطة اللازمة لصناعات إحلال الواردات، وذلك تماشيًا مع سياسة الدولة لتطوير الصناعات الأساسية.[1]

ثانيا: أهم السياسات التنموية في المجتمع الماليزي.

اعتنقت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال مباشرة في١٩٥٧، سياسة تنادى بالتنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم. إذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخمسية الأولى في الفترة (١٩٥٦-١٩٦٠) والخطة الخمسية الثانية في الفترة (١٩٦٧- ١٩٦٥). وبعد مرور عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتى ثماراً إيجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات.

ومنذ حدوث الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد في ١٣ مايو١٩٦٩، اتخذت الدولة الماليزية عدة استراتيجيات لكيفية التعامل مع المجتمع متعدد الأعراق

---

[1] محمد السيد عبد الجواد، "صعود الدول النامية: نماذج حول العالم"، مركز المصري للدراسات والمعلومات، ١٠-٦- ٢٠١٣، على الرابط التالي:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/319450

واعادة هيكلة المجتمع الماليزي، وذلك من خلال إتباعها لعدة سياسات شكلت ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد.

وفي معرض الحديث جاءت في مقدمة هذه الاستراتيجيات، السياسة الاقتصادية الجديدة لمدة عشرين عاما(١٩٧١-١٩٩٠)،[١] ومع تطبيق هذه السياسة اعتمد الاقتصاد الماليزي على رأس المال الداخلي والخارجي حتى١٩٩٠.[٢]

١- السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy(NEP)

أكدت أحداث ١٣ أيار/مايو ١٩٦٩، على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة قضية الفقر، مع إعطاء الأولوية للمالايو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[٣]

وقد جاء تون عبد الرازق (رئيس وزراء ماليزيا الثاني) برؤية طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات الثلاث (المالاي، الصينيين، الهنود) أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy (NEP).

---

[١] جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة على اعتبار أنها استراتيجية أساسية لإعادة هيكلة المجتمع، وقد تزامنت هذه السياسة مع بدء تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة (١٩٧١-١٩٧٥)، والتي كان الهدف الأساسي منها ضمان استمرار الوحدة الوطنية وذلك من خلال تحقيق القضاء على الفقر، واعادة هيكلة المجتمع.
انظر: د. بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، في: د. كمال المنوفي، د. جابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥)، ص١٩٣.

[٢] د. هدى ميتكيس،"العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا"، المرجع السابق، ص٢٢٥.

[٣] Malaysia: Achieving The Mill Enuium Development GoalsSuccesses and Challenges (Malaysia: United nations Development Programme, First Published,2005), p7.

" قامت حكومة ماليزيا بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعطت الحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي. هناك تفرقة ايجابية لصالح العرق الأضعف اقتصادياً في الغالب الملايو ولصالح أعراق السكان الأصليين الأخرى".[1]

تم الإعلان عن هذه السياسة في ١٩٧٠، وتم شملها في الخطة الماليزية الثانية (١٩٧١- ١٩٧٥)، ثم توسعت في إطار الخطة المنظورة للفترة من (١٩٧١- ١٩٩٠)، ضمن الاستعراض الخاص بالخطة الماليزية الثانية.

شكل رقم (٢-٣)

شكل يوضح أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة(NEP)[2]

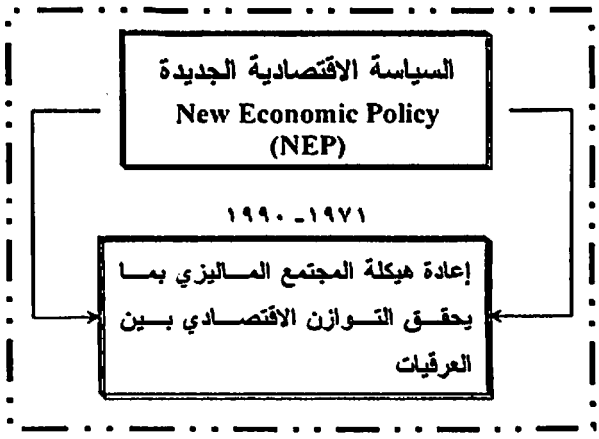

وفي هذا السياق، توصلت الدولة عبر السياسة الاقتصادية الجديدة إلى إرساء دعائم التنمية، ومن ثم، استفادت كل عرقيات المجتمع الماليزي من السياسة

---

[1] د. محاضير محمد، تجربة ماليزيا: استخدام المساواة الاجتماعية كقاطرة لنمو الأعمال، خطاب أمام غرفة التجارة والصناعة الفيليبينية في مانيلا بالفيليبين، في ٥ أكتوبر ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي (مترجم)، خطابات محاضير محمد (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٧)، ص ١٦٠.

[2] Kua Kia Soong, May13 Declassified Document on the Malay Siariots of1969, (Malaysia: Suaram,2007), Pp.129-132.

الاقتصادية الجديدة (NEP)، إذ كان لها دور كبير في تقريب الفجوة الاقتصادية بين المالاى من جانب والصينيين والهنود من جانب أخر. من خلال توزيع المكاسب المتحصلة من عملية التنمية الاقتصادية بين العرقيات المختلفة لمصلحة المالاي. ولا يعنى ذلك أن كل المكاسب اتجهت للمالاي من خلال هذه السياسة وإنما يعنى ذلك أن الكل استفاد ولكن بدرجات متفاوتة.[1] وعلى الرغم من أن هذه السياسة استطاعت إلى حد ما إنهاء ارتباط عرق معين بمستوى اقتصادي معين، إلا أنها لم تحقق هدفها الأخر (القضاء على الفقر المدقع).[2]

وفي السياق نفسه، ارتبطت إعادة هيكلة المجتمع اقتصاديا وتحسين الوضع الاقتصادي للمالاي، بتوفير فرص التدريب والتعليم المتاحة للمالاي. هذا بالإضافة، إلى توفير درجة من التوافق بين الجماعات العرقية المختلفة في ماليزيا على أهداف هذه السياسات وآليات تنفيذها، هذا بالإضافة إلى تحقيق درجة من التجانس في أداء منظومة الحزب القائد United Malays National Organisation(UMNO)، والتي تجمع بين الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية.[3]

٢- سياسة التنمية القومية National Development Policy(NDP)[4]

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٩٠ بادر محاضير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية القومية، وقد كانت هذه السياسة بمثابة استمرار لأهداف وغايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها. وقد هدفت سياسة

---

(1) موسوعة الدكتور محاضير محمد، ماليزيا، المجلد الخامس (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٦-٣٧.

(2) Mahathir Mohamed, The Way Forward, (London: Weidenfeld and Nickolson, 1998), Pp.101-103.

(3) انظر: الموقع الرسمي للحزب على الرابط التالي:

/http://www.umno-online.my

(4) عادل الجو جري، مهاتير محمد النمر الآسيوي: من شاب متمرد إلى بطل إسلامي (دمشق: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)، ص ١١١.

التنمية القومية إلى محاربة الفقر، وتنمية الكوادر البشرية، و تنمية المجتمع الصناعي والتجاري.[1]

" منذ عام ١٩٧٠، كانت ماليزيا تعيد بناء اقتصادها بنشاط حتى تعطى كل فرد في المجتمع نصيباً عادلاً من ثروة البلاد، وتم وضع "السياسة الاقتصادية الجديدة" منذ عام ١٩٧٠، واتبعت "سياسة التنمية القومية" في عام ١٩٩٠، وكان الغرض من "سياسة التنمية القومية" هذه تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجيدة للمجتمعات المختلفة، مع التركيز هذه المرة على الكيف أولا ثم الكم".[2]

وعليه، فقد هدفت سياسة التنمية القومية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع استمرار معاملة تفضيلية للملايو في المجال الاقتصادي، كما هدفت إلى ضمان حصول جميع الماليزيين على التعليم حتى المرحلة الثانوية مع تحديث المناهج التعليمية باستمرار حتى يتسني للشباب الماليزي المحرك الرئيسي لعملية التنمية الماليزية بجميع عرقياته تحقيق التقدم الاقتصادي لدولة ماليزيا.[3]

جدول رقم (٢-٥)

دراسة تقيمية للسياسة الاقتصادية الجديدة [4]

	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٩
حقوق ملكية بوميبوترا	%٢,٤ (RM477m)	%١٩,٣ RM20.9b	%١٨,٧ (RM73.2B)	–
الفقر الكلي	%٥٢	%١٧,١	%٥,٧	%٣,٨
الفقر في الأرياف	%٥٩	%٢١,٨	%١١	–
متوسط الدخل الأسرة	RM660	RM1.254	RM2.996	–

(1) Mahathir Mohamed. "The Way Forward", Op. Cit.,p2
Look also: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2777.htm

(2) موسوعة محاضير محمد، المجلد الخامس، مرجع سابق، ص ١٣.

(3) Ninth malaysia Plan 2006-2010,The National Mission, Pp.3-7.

(4) محمد رضوان عثمان، "إدارة الشؤون الاقتصادية: تجربة ماليزيا"، محاضرة ألقيت على طلاب الدورة الماليزية في: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠، ص١٧.

من الجدول السابق يتضح، ان ماليزيا نجحت وبشكل كبير في مكافحة الفقر، حيث انخفض المؤشر العام للفقر من ٥٢% عام ١٩٧٠إلى ١٧,١% في ١٩٩٠ ثم انخفض إلى ٥% عام٢٠٠٤،[١]ثم انخفض إلى أن وصل إلى ٣,٨% في عام ٢٠٠٩.[٢]

ومما سبق يتضح منذ التسعينيات أن الدولة الماليزية تواجه المزيد من الجهود، لكي تقضى على الفقر المدقع. إذ توضح المؤشرات أن مستوى الفقر يتجه إلى الانخفاض بصورة كبيرة كما وضحنا في السابق.

ومن خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة أتضح أن التنمية السريعة والنمو الاقتصادي المتزايد ساهما في تراجع معدلات الفقر. إذ انخفضت نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر. وأتضح أيضا أن أكثر الماليزيين فقرا هم من الأفراد الأكبر سنا من جانب، ومن يقيمون في المناطق التي لا تستفيد من برامج التنمية من جانب أخر. ومن ثم فقد حققت سياسة التنمية القومية الهدف المرجو منها رغم وجودها في إطار دولي رافض لتطبيق دولة إسلامية ذات توجهات غير ليبرالية لعملية التنمية اعتمادا على الذات. إذ استطاعت الدولة تحت قيادة محاضير محمد تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت ٨٠% في الفترة من ١٩٨٧- ١٩٩٦ تعتبر من

(1) Malaysia, Eighth Malaysia Plan 2001- 2005 (Kuala Lumpur: Percetakan Nasional Malaysia Bernad, 2002), P. 34.

(2) Zulkarnain A. Hatta & Isahaque Ali, Poverty Reduction Policies in Malaysia: Trends, Strategies and Challenges, Asian Culture and History; Vol. 5, No. 2; 2013, P.49.

ويجدر بالذكر أن الاقتصاد الماليزي استطاع من خلال سياسة التنمية القومية تحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٩.٢% خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٧، وهو المعدل الذي فاق معدل النمو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد صاحب عملية النمو انخفاض في معدل التضخم وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستويات الفقر، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الماليزي.[١]

شكل رقم (٢-٤)

شكل يوضح التطور في متوسط دخل الفرد في الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٣)[٢]

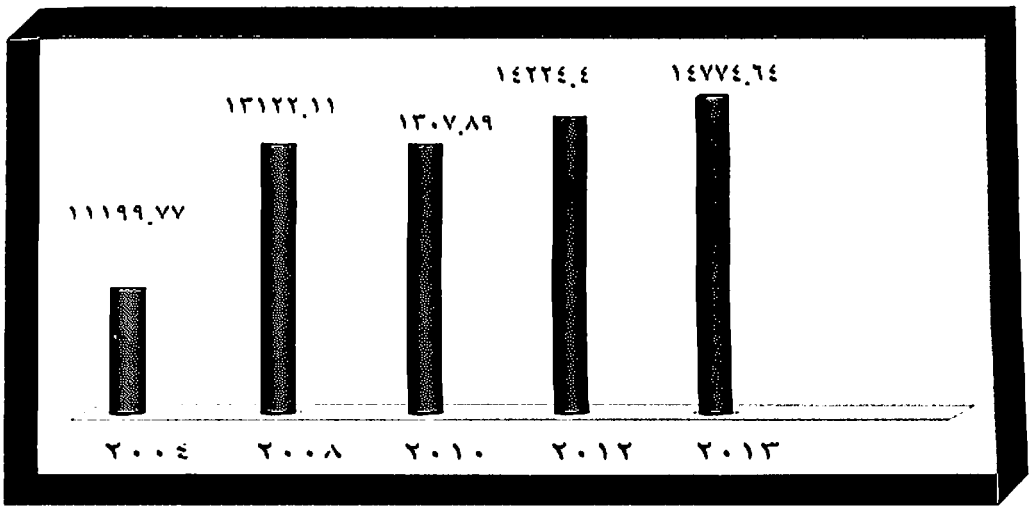

SOURCE:WWW.TRDINGEECONOMICS.COM-WORLd BANK

يوضح الشكل السابق التطور في نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي من ١١.٧٧الف دولار في ٢٠٠٤عام حتى وصل إلى١٤.٦٤الف دولار في عام ٢٠١٣.

---

[١] د. كمال المنوفي، د.جابر سعيد عوض، (محررون)، الأطلس الماليزي، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

[٢] هذا الشكل من إعداد الباحث بالرجوع إلي البيانات الواردة في:
http://www.tradingeconomics.com/malaysia/gdp-per-capita-ppp

يوضح الشكل السابق التطور في نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي من ١١,٧٧الف دولار في ٢٠٠٤عام حتى وصل إلى١٤,٦٤الف دولار في عام ٢٠١٣.

٣- رؤية ٢٠٢٠ Vision 2020

جاءت رؤية ٢٠٢٠ في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعة محاضير محمد خلال افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في ٢٨ فبراير ١٩٩١، تحت شعار رؤية ٢٠٢٠، والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول ٢٠٢٠. (١)

" رؤية ٢٠٢٠ هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضاً الإستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيقة. رؤية ٢٠٢٠ هي بالطبع حول تحوّل ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام ٢٠٢٠، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو إيماننا الديني".(٢)

وقد قدم محاضير محمد تصور بشأن استراتيجية التنمية في ماليزيا، في الرؤية التي أعلن عنها في فبراير ١٩٩١تحت عنوان رؤية ٢٠٢٠ **"vision 2020"**، والتي حدد عناصرها في أربع وهي:(٣)

---

(1) Malaysia, Ministry Of Foreign Affairs, Vol 32,1999,Pp 28-29.

(2) د. محاضير محمد، "رؤية لعام ٢٠٢٠: الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية"، خطبة ألقيت في منتدى جدة الاقتصادي، جدة، السعودية، ١٨ يناير ٢٠٠٤، في: عمر الرفاعي، مرجع سابق، ص٨٦.

(3) 1Malaysia People First Performance Now. Official Portal of South-South Information Gateway. Retrieved from http://www.ssig.gov.my/ssig/kcent/material/1malaysia__english_version%5B1%5D.pdf on May 8, 2010.

١) القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية- لدى جميع الأعراق في المجتمع- لكي يلتقي الجميع على وعي واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.

٢) تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات ويسعى للتحرك شرقاً لكي يمكننا الاستفادة من الخبرات اليابانيه والكورية أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار الشرق باتجاه **"اليابان وكوريا الجنوبية"** كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداء من عام ١٩٨١ حتى ١٩٩١، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل وإتباع السياسة المنهجية في التصنيع وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات. كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة "الأب الروحي" لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوى عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية والأمريكية. وبالرغم من الفشل والانهيار الذي أصابا الحياة الاقتصادية في اليابان خلال حقبة ما يمكن أن نطلق عليها "عنق الزجاجة"، إلا أن ذلك لم يمنع ماليزيا من التواصل الاقتصادي والتكنولوجي مع اليابان لاعتبارات أهمها أن الأخيرة دولة تعتمد سياسة العمل وفق نظام المؤسسات، مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساسية.

٣) الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

٤) التركيز على الدور القوى للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعنى عنده، انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعنى تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط. إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية "Developmental State" وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية.[١]

شكل رقم (٢-٥)

شكل يوضح عناصر رؤية ٢٠٢٠[٢]

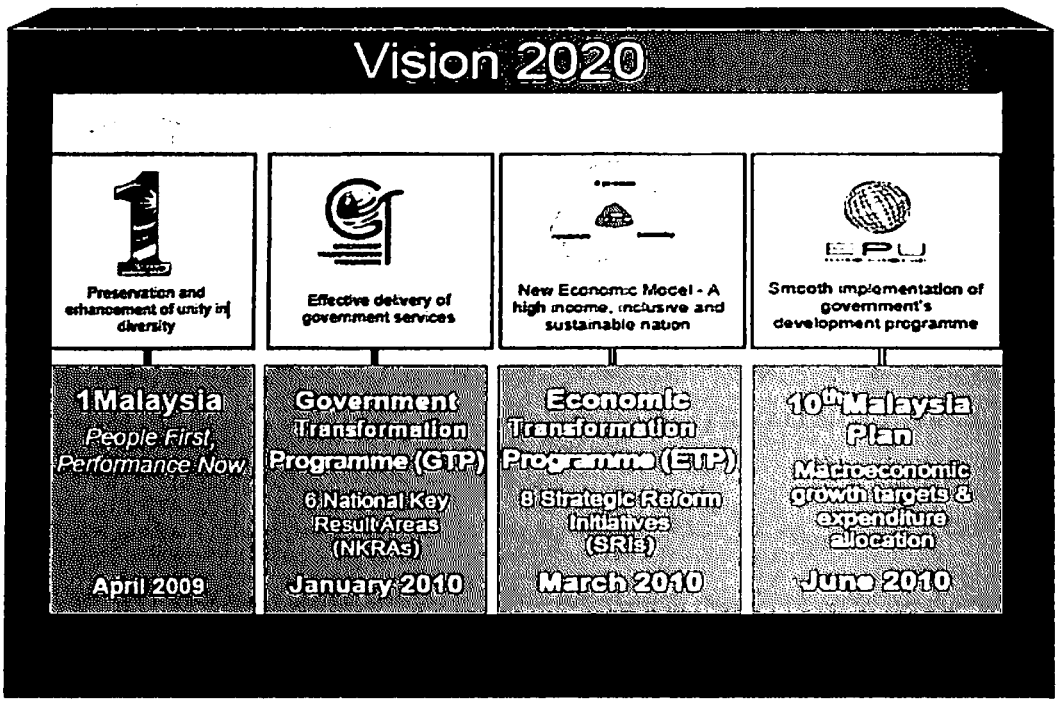

غاية القول، أكدت خطط التنمية للحكومة الماليزية منذ أوائل التسعينيات على بُعْد زيادة النمو الاقتصادي بصورة واضحة مع عدم تحديد سقف زمني لتحقيق هدف إعادة الهيكلة وما يرتبط به من زيادة ملكية البوميبوترا إلى ٣٠%، وظهر ذلك في

(1) Amiya Kumar Bagchi, op.cit.Pp.405-410.

(2) انظر: الموقع الرسمي لوزارة العلوم للتكنولوجيا والابتكار، على الرابط التالي:
http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta

سياسة التنمية القومية (NDP) المرتبطة برؤية محاضير محمد لماليزيا ٢٠٢٠، كدولة صناعية متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠.[١]

وبالبناء على ما تقدم وبمقارنة السياسات التي قادت حركة التنمية في كوريا الجنوبية بمثيلتها في ماليزيا يتضح أنه في كلا الدولتين هيئة أو مؤسسة مسؤولة عن عملية التخطيط التنموي، وقد تمثل دور هذه الهيئات في وضع وتنسيق خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة، ففي كوريا الجنوبية لعب مجلس التخطيط الاقتصادي The Economic Planning Board (EPB)، دورا هاما في إدارة عملية التنمية، حيث أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط وبناء الاقتصاد الوطني، وتم أيضا تكليفه بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي لعبت دوراً هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد.

وفي ماليزيا لعب المجلس القومي للتنمية National Development Council (NDC)، دورا كبيرا في تنسيق وتنفيذ برامج التنمية ومشروعاتها، فضلا عن الهيئات واللجان التابعة لمجلس الوزراء والتي أصبحت تمارس الدور الأكثر أهمية في صنع السياسة العامة، ومن أبرز هذه الهيئات المجلس الاقتصادي الاستشاري القومي National Economic Consultative Council (NECC)، ووحدة التخطيط الاقتصادي Economic Planning Unit (EPU).

ولكي تتصدى الدولة الماليزية لمشكلاتها العرقية دون التفريط في قيمها الثقافية والاجتماعية، قامت بدور مهم في تخطيط وتنفيذ عملية التنمية، حيث استطاعت أن تقدم نموذج تنمويا ناجحا يجمع بين أصالة التراث الماليزي وحداثة التكنولوجيا المعاصرة، وعلى الرغم من التعدد العرقي والديني الذي يزخر به المجتمع الماليزي إلا أنها استطاعت أن تحقق طفرة تنموية هائلة، وذلك من خلال انتهاجها لمفهوم الدولة التنموية، بحيث صارت التجربة التنموية الماليزية نموذجا يحتذي به في كيفية إدارة التنمية في المجتمع المتعدد الأعراق.

---

[١] د. محاضير محمد، "رؤية عام ٢٠٢٠ الطريق للإمام"، في: عمر الرفاعي (مترجم)، مرجع سابق، ص ص ١٩٩- ٢٠١.

ونظرا للمكانة التي حظي بها التعليم في الدول محل الدراسة والتي احتل فيها التعليم موقعاً في مقدمة الصدارة في السياسة الكورية والسياسة الماليزية باعتباره المشروع الدائم والقناة التي تمثل استمرارية تاريخية تربط الحاضر بالماضي لكي تقوده إلى مستقبل مشرق، فقد ارتأت الباحثة أنه من الضروري وجود فصل مستقل في هذه الدراسة يعرض للتعليم كمدخل لتنمية الكوادر البشرية على المستويين الفكري والنظري وكيف أمكن للدولتين محل الدراسة أن تطبق هذه القناعة على ارض الواقع الفعلي في إطار مقارن.